# مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية

أ.م. د. ابتهال محمد رضا داود(*)
Dr.ibtihalmr@yahoo.com

**الملخص**

**أن وقوع منابع دجلة والفرات في الأراضي التركية ،ولا سيما نهر الفرات يمنح تركيا موقعا متميزا وقوة إستراتيجية مهمة فيما يتعلق باستخدام مياه النهرين في مشاريعها الاروائية والكهرومائية ، وفي تسخير سياستها المائية في الضغط على دول الحوض الدنيا سوريا والعراق . ان الهدف الخفي الذي ترمي أليه تركيا في سياستها المائية في حوضي دجلة والفرات هو محاولة تغليف مسألة المياه بإطار سياسي وذلك بسعيها الدائم الى المماطلة والتسويف ، فضلا عن أطالة المفاوضات كي يتيح لها ذلك الاستمرار بسياسة بناء المشاريع الاروائية على النهرين من دون الالتفات الى حقوق العراق وسوريا . أن تركيا تحاول تبرير استحواذها على مياه دجلة والفرات والتصرف بمياهها أسوة بالدول النفطية التي تملك حق التصرف بثرواتها النفطية ، وبناء على ذلك صدرت العديد من التصريحات التي تؤكد رغبة تركيا في استثمار المياه اقتصاديا آذ أكد رئيس الوزراء الأسبق سليمان ديميريل عندما كان رئيس وزراء صرح في عام ١٩٩٢ ( أن المياه التي تنبع من تركيا ، هي ملك تركيا ، مثلما هو النفط ملك للبلدان التي تنبع فيها ، ونحن لا نقول لهم أننا نريد مشاركتهم نفطهم ، كما أننا لا نريد مشاركتهم مياهنا) .**

(*)كلية الزراعة، جامعة بغداد.

**المقدمة**

**تُعد مياه نهري دجلة والفرات من الموارد المائية المهمة في العراق، إلا أن وقوع منابع النهرين في الأراضي التركية، ولاسيما نهر الفرات منح تركيا موقعاً متميزاً وقوة إستراتيجية مهمة في استخدام مياه النهرين وفق مصالحها الوطنية.**

**ترى تركيا بأن نهري دجلة والفرات أنهار تركية ولها مطلق السيادة بالتحكم في موارد مياه النهرين من دون الأخذ بنظر الحسبان مطالب واحتياجات دول الحوض.**

**من المعروف ان تركيا هي البلد الوحيد في المنطقة الذي يتمتع بوفرة في المياه الأمر الذي يتيح لها استخدام هذه الورقة (المياه) كسلاح استراتيجي في التعامل ليس فقط مع العراق وسوريا، بل مع دول عربية وخليجية من خلال ما يسمى بمشروع أنابيب السلام.**

**تشير التنبؤات المستقبلية إلى ان معظم الدول العربية ومنها العراق ستعاني خلال الثلاثين سنة المقبلة من نقص المياه الأمر الذي ينذر باحتمالية اندلا ع حرب في المنطقة سيكون من أهدافها الأساسية السيطرة على المياه.**

**وبناءً على ذلك قسّم البحث إلى أربعة مباحث:**

**المبحث الأول: العلاقات العربية – التركية.**

**(سوريا والعراق)**

**المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والاقتصادية للمشاريع المائية التركية.**

**المبحث الثالث: الآثار السلبية للمشاريع المائية التركية على العراق.**

**المبحث الرابع: مستقبل المياه في العراق.**

## المبحث الأول: العلاقات العربية – التركية (سوريا والعراق)

**كان الفرات ودجلة واقعين بالكامل داخل الإمبراطورية العثمانية حتى عام ١٩٢٣ حيث تم تقسيم أقاليم الإمبراطورية بموجب معاهدة لوزان ١٩٢٣ التي تضمنت في المادة (١٠٩) منها وجوب عقد اتفاقية بين الدول نتيجة الحدود الجديدة المترتبة على المعاهدة لضمان المصالح والحقوق المكتسبة لكل دولة، كما تضمنت المادة الثالثة من المعاهدة الموقعة**

بين بريطانيا وفرنسا (الدول المنتدبة) في كانون الأول ١٩٢٣ إلزام سوريا بعدم البدء بأي مشروع يؤثر في كمية مياه نهر الفرات التي ترد للعراق[١]، كذلك تم عقد معاهدة صداقة وحسن الجوار بين تركيا والعراق والتي أكدت ضرورة حصول موافقة العراق أو مفاتحته بالمشروعات المائية التي تعمل على إقامتها على النهرين[٢] .

كما نظمت معاهدة حلب التي عقدت في ٣ آيار ١٩٣٠ حقوق سوريا في نهر دجلة. وفي ١٩٨٧/٧/٦ تم توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادي بين سوريا وتركيا، ويتضمن البروتوكول ان تضمن تركيا معدل تدفق للفرات يبلغ ٥٠٠ متر مكعب/ ثانية لسوريا، على ان تتعاون سوريا في مجال تأمين الحدود بينهما[٣] .

لقد مرت العلاقة بين تركيا والعراق وسوريا بمراحل متعددة، فعندما شرعت تركيا في انشاء سد كيبان عام ١٩٦٤ استطاع وفد تركي إقناع نظيره العراقي بفائدة سد كيبان في تنظيم جريان نهر الفرات من جهة درء الفيضان وتنظيم تصريف النهر، كما نفى الوفد التركي نية تركيا في استخدام السد في الإغراض الزراعية لتركيا في حوض الفرات بجانب التعهد بضمان تصريف ٣٥٠ متر مكعب/ الثانية، في اثناء وقت أمتلاء الخزان وقد بنيَّ على ذلك اعتراف مبدئي من العراق بأهمية السد، ولكن علق اعترافه النهائي على ضرورة اعتراف تركيا بتصريف ٨٠٠ متر مكعب/ الثانية كحق مكتسب للعراق في مياه نهر الفرات[٤].

وبدأت تركيا عام ١٩٨٠ في وضع مخطط شامل لمشاريع مائية على الفرات، كمقدمة لمشروعها الكبير "مشروع جنوب شرقي الأناضول الكبير **GAP**" الذي بدأ عام ١٩٨١ بتكلفة ٣١ مليار دولار، إذ يضم (١٣) مشروعاً لأغراض الري وتوليد الطاقة (٢٧,٤ مليار كيلووات/ ساعة) بجانب ري ١,٧ مليون هكتار، أضيف إليها (٩) سدود أخرى ليصبح المجموع (٢٢) سداً، وتجدر الإشارة إلى أن الأرض المستفيدة من المشروع تُعد منطقة اضطرابات، فهي تضم الأرمن والأكراد وعرب الإسكندرية وتنظر تركيا لهذا المشروع كأنه أداة لتحقيق الاستقرار السياسي لهذه المنطقة من خلال تنميتها، إلى جانب إقامة بنية تحتية زراعية– صناعية من شأنها ان تدعم وجود تركيا بقوة على المستوى الإقليمي[٥].

إن وقوع منابع دجلة والفرات في الأراضي التركية، ولاسيما نهر الفرات، يمنح تركيا موقعاً متميزاً، وقوة إستراتيجية مهمة سواء فيما يتعلق باستخدام مياه النهرين في مشاريعها الاروائية، والكهرومائية، وفي تسخير سياستها المائية في الضغط على دول الحوض الدنيا (سوريا والعراق)، وما يدعم ذلك هو ان نحو ٩٠% من مياه الفرات تنبع من الأراضي التركية، وهو ما سهل على السياسة الخارجية التركية في تطلعاتها نحو إقامة علاقات جديدة مع دول الجوار الجغرافي الجنوبي، منطلقة وفق هذا الاعتبار من عامل ضغط قوي يتمثل بتحكمها في موارد هذين النهرين[٦].

وقد كان تقاسم مياه الفرات موضع سوء تفاهم دائم بين العواصم الثلاث: إنقرة – دمشق – بغداد، إذ تحكم مواقف العواصم الثلاث اعتبارات داخلية وخارجية كبيرة الشأن واستراتيجيات إقليمية معقدة وعلى رأس هذه الاعتبارات والمشكلات مسألة الأكراد، والعلاقات التركية– الإسرائيلية، ثم النزاع المتجدد بين سوريا وتركيا على لواء الاسكندرونة الذي اقتطعته فرنسا من سوريا ومنحته إلى تركيا[٧].

وترى تركيا إن نهري دجلة والفرات يشكلان حوضاً واحداً وليس نهرين دوليين، بل مجرد عابري حدود ولو قبلت الدول الأخرى المعنية بهذا الوضع لأتاح ذلك لتركيا إمكانية إدارة مياه النهرين كما يحلو لها من دون أن تضع في حسبانها مطالب واحتياجات الدولتين الواقعتين أسفل مجرى النهر. وتسعى تركيا إلى فرض وجهة نظرها في السياسة المائية للمنطقة بمساندة الغرب وفرض مبدأ الاستخدام والإدارة التكاملية للموارد المائية المشتركة ورفض مبدأ تقاسيم الموارد المائية المتاحة حيث تقترح السلطات التركية التي توجد تحت يدها منابع النهر ان تنتج ما يكفي لتغطية الاحتياجات الغذائية لمجموع دول الحوض عن طريق الري المكثف، وتوفير الطاقة الكهربائية لها. وفي مقابل ذلك يكون بوسع العراق ان يؤمن لتركيا أمدادها بالبترول الذي يتوقف عليه الاقتصاد التركي إلى حد كبير[٨] .

إن تبني الساسة الأتراك، ولاسيما الرئيس التركي الأسبق سليمان ديميريل، لتصور معين عن مفهوم المياه العابرة للحدود ومفهوم الحقوق السيادية وغيرها من المفاهيم غير

المستندة حقيقة إلى أي سند قانوني وتستهدف النيل من الحقوق القانونية والتاريخية الثابتة لكل من سوريا والعراق في مياه الفرات عن طريق إضفاء الصفة التركية على نهري الفرات ودجلة حتى نقطة مغادرة كل منهما الأراضي التركية، مما يعطي لتركيا سيادة مطلقة وحقوقاً سيادية غير قابل للمساومة أو التفاوض على النهرين حتى هذه النقطة، من دون أن يكون لسوريا والعراق أي حق في إثارة أي مشكلة بشأن سدود تركيا على النهرين وروافدهما داخل إقليمها[٩].

وفي هذا السياق، كان ديميريل قد ذكر في ١٩٩٠/٥/٦: (إن لتركيا السيادة على مواردها المائية، ولا يجب ان تخلق السدود التي تبنيها على نهري الفرات ودجلة أي مشكلة دولية، ويجب ان يدرك الجميع أنه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي)[١٠] .

وعاد ديميريل لدى افتتاحه سداً جديداً على الفرات الأدنى على بعد ٣ كم من الحدود السورية في ١٩٩٦/٥/٢٥ ليؤكد (إن لتركيا حق استغلال مياه الفرات ودجلة حتى آخر نقطة يمران بها في إقليمها)، داعياً سوريا إلى الاعتراف بهذا الحق[١١].

إن نهري دجلة والفرات لا يخضعان حتى الآن لأي اتفاق سياسي أو قانوني يحفظ الحقوق المكتسبة تاريخياً لكل من سوريا والعراق من دون انتقاص بطبيعة الحال من حقوق تركيا بصفتها دولة منبع، ويعود السبب في ذلك إلى رفض تركيا المستمر التوصل إلى اتفاق مع سوريا والعراق يكون له صفة قانونية ملزمة على رغم العديد من جولات المحادثات الثنائية أو الثلاثية الأطراف وهي تستغل الخلافات السورية – العراق، وضعف العراق من جراء الحروب وتمزق الصف العربي[١٢].

والنزاع حول مياه نهري دجلة والفرات لا يثير مواجهات بين تركيا والدولتين العربيتين الواقعتين اسفل الحوض فحسب، بل بين هاتين الدولتين (سوريا والعراق) بعضهما بعضاً، وكأن الأطراف المتنازعة قد أرتضت أحياناً التفاوض فيما بينها، ألا أن كل طرف يحاول الحصول على أكبر قدر ممكن من المزايا الاقليمية أو السياسية مقابل أي قرار أو اتفاق نهائي

بشأن المياه، بسبب تعقد الخريطة الجيوسياسية للمنطقة الناجم عن تقطيع أوصال الامبراطورية العثمانية ودور السياسات التي انتهجتها الدول الاستعمارية الكبرى (بريطانيا وفرنسا) بين العشرينيات والخمسينيات من القرن الماضي، ولا تزال كل دولة من دول المنطقة ترسم خرائطها حسب تصوراتها الخاصة، غير ان الحدود المجسدة على أرض الواقع من خلال الوجود الفعلي مخالفة تماماً للخرائط المرسومة مما يثير المزيد من العراقيل أمام أي تفاهم حول تقسيم عادل ومنصف للموارد المائية المحلية[١٣].

ويمكن القول مما سبق إن هشاشة الأنظمة العربية وتزايد الصراعات السياسية حال دون اتخاذ موقف موحد اتجاه المشاريع المائية التركية التي باتت تشكل خطراً كبيراً على أمن البلدين، ولاسيما ان تركيا تعد نهري دجلة والفرات من الأنهار التركية مما يتيح لها حق استغلال مياه النهرين حتى آخر نقطة يمران بها في أقليمها وهذا ما أكده تصريحات المسؤولون الاتراك الامر الذي يزيد من هيمنتها كقوة مائية في استخدام المياه وفق رؤيتها وبما ينسجم مع مصالحها.

## المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والاقتصادية للمشاريع المائية التركية

### أولاً: الأبعاد السياسية للمشاريع المائية التركية

تختلط السياسة بالاقتصاد في مسألة المياه، ومهما بحثنا في أسباب المشكلات الناجمة عن النزاع بشأن المياه العذبة سنجد العامل السياسي حاضراً ومؤثراً، ولاسيما في المنطقة العربية[١٤].

ويواجه منطقة المشرق العربي تحديا تاريخياً كبيراً، يتمثل في كيفية استخدام مياه الأنهار الدولية، وكيفية مواجهة المشكلات الناتجة من ذلك بين الدول المستفيدة من مياه حوض النهر الواحد. لقد واجهت المنطقة ثلاث مشكلات أساسية منذ النصف الثاني من القرن العشرين جعلت استخدام المياه يكون بحده الأقصى، وأدى إلى تنافس ونزاع بشأن الاستحواذ على مصادر المياه، وعلى أكبر كمية من المياه لاستخدامها أو تخزينها، وهذه القضايا هي:[١٥]

- **الزيادة السريعة والعالية في عدد السكان.**
- **التوسع في الزراعة لتوفير الغذاء لمواجهة الزيادة في عدد السكان.**
- **إدارة شؤون المياه.**

**إن حدود موارد المياه الطبيعية السطحية والجوفية لا تتطابق مع الحدود السياسية في المنطقة، وهذا بطبيعة الحال يقود إلى التنافس وحدوث النزاعات، ومع ذلك هناك حقيقة أقل وضوحاً تتمثل في ان استنزاف المياه على جانب الحدود من قبل دولة من دول النهر قد يؤثر تأثيراً خطيراً في إمدادات المياه على الجانب الآخر، ومثل ذلك يحدث في الواقع الحالي في المنطقة العربية[١٦] إذ يوجد في هذه المنطقة ثلاثة وديان كبيرة، يمكن أن يحدث في أي منها نزاع حول المياه ، فمجرى النيل يقتسمه عدد من البلدان. ويعد نهري دجلة والفرات أقل استقراراً من ناحية العلاقات السياسية، وهو منطقة مقسمة اساساً بين تركيا وسوريا والعراق، وتمر تلك البلدان بتطورات متلاحقة حول المياه... ويعد المجرى الثالث هو نهر الأردن وهو أصغرها لكنه الأكثر تفجراً، وتقع على ضفافه ثلاث دول رئيسة هي الأردن وسوريا و"إسرائيل" وهذا النهر يشهد فعليا قرصنة مائية من قبل "إسرائيل". وهناك نهران آخران مهمان هما نهر العاصي الذي ينبع من لبنان ويمر بسوريا ولواء الاسكندرون (الملحق بتركيا)، ونهر الليطاني الذي ينبع ويصب في لبنان ولكنه في جزء من مجراه الأسفل تحت السيطرة "الإسرائيلية" .[١٧]**

**وفي الحقيقة تسهم مجموعة من الاعتبارات النابعة من الحقائق الجغرافية والاقتصادية والسياسية في صياغة المشهد المائي في المنطقة العربية وجوارها الجغرافي، ويهمنا احد أهم تلك الاعتبارات في المجال السياسي، وهو نابع من ذلك التناقض القائم بين الحدود السياسية للدول واتجاهات تدفق الموارد المائية سواء السطحية او الجوفية ويكتسب هذا الاعتبار أهمية عموما لكون ٤٠% من سكان العالم يعتمدون على أنظمة نهرية تشترك فيها دولتان او أكثر، ذات طبيعة دولية مثل نهري دجلة والفرات.[١٨]**

ومن المعروف ان تركيا هي البلد الوحيد في المنطقة الذي يتمتع بوفرة المياه حيث أجادة تركيا استخدام هذه الورقة (المياه) كسلاح استراتيجي في التعامل ليس فقط مع سوريا والعراق بل مع أخرى عربية وخليجية من خلال ما يسمى بمشروع أنابيب السلام . ويتمثل نهر الفرات بالنسبة لسوريا أهمية تفوق أهميته بالنسبة لكل من العراق وتركيا على الرغم من ان نهر الفرات يجري في العراق لمسافة تفوق في طولها تلك التي يقطعها في سوريا وتركيا فالموارد المائية في سوريا شحيحة والسكان يتزايدون بمعدل أسرع (٣,٨%) سنوياً وهي أعلى النسب في العالم[١٩].

لقد أدركت تركيا منذ وقت مبكر ان مستقبلها البعيد يقوم على تنمية دورها السياسي ومصالحها مع دول الشرق الأوسط وليس دول الغرب الذي ظل يرفضها عضواً في الاتحاد الأوربي ، وهي لذلك قد استعدت وبنت على الفرات وحدهُ واحد وعشرين سداً، أكبرها سد أتاتورك وهو من أكبر السدود في العالم لتحكم بذلك سيطرتها على الفرات، وقد استعملت تركيا ورقة المياه بوصفها أداة ضغط، ووسيلة لممارسة أثر القوة الإقليمية، عندما باشرت بمليء خزان اتاتورك وكررت السلوك نفسه أبان حرب الخليج الثانية وهددت سوريا بإيقاف تدفق المياه في نهر الفرات في أزمة تشرين الأول ١٩٩٨ للضغط عليها لإيقاف دعمها للحركة القومية الكردية وحزب العمال الكردستاني قبل القاء القبض على زعيمه عبدالله اوجلان[٢٠].

وإن الهدف الخفي الذي ترمي إليه تركيا في سياستها المائية في حوضي دجلة والفرات هو محاولة تغليف مسألة المياه بإطار سياسي وذلك بسعيها الدائم إلى المماطلة والتسويف، فضلاً عن إطالة المفاوضات كي يتيح لها ذلك الاستمرار بسياسة بناء المشاريع الاروائية على النهرين من دون الالتفات إلى حقوق العراق وسوريا واضعة كلاً منهما أمام الأمر الواقع بعد ان هيأ لها الموقع الجغرافي عاملاً استراتيجياً تستطيع عن طريقه التحكم بمياه النهر واستغلاله ورقة ضغط ومساومة في علاقاتها مع دول المصب، وتوظيف الهيمنة على المشرق العربي[٢١]

لقد تم تسييس المياه من قبل تركيا، والنزاع بشأنها قد يتجه إلى الصدام ما لم يحصل تفاهم حقيقي بين الدول المشتركة في مياه الأنهار، وتسييس المياه يعني اضفاء الصفة السياسية على كيفية التصرف والتعامل التركي مع الثروة المائية تجاه كل من سوريا والعراق بما يضر بمصالحهما الوطنية[٢٢]. وتسعى تركيا من وراء تسييس المياه إلى تحقيق مجموعة مكاسب منها:[٢٣]

- تلويح تركيا باستخدام المياه كورقة ضغط على دول الجوار الجغرافي بين آونة وأخرى وهذا ما أكدهُ تصريح وزير الدولة التركي الأسبق مُحَمَّد جولهان في ١٩٩٣/٨/٩ حول بيع مياه نهر الفرات لسوريا وتصريح مسعود يلماز رئيس الوزراء الأسبق بقطع مياه نهر الفرات عن سوريا نهائياً واعتبار المياه من الأسلحة الممكن استخدامها[٢٤]
- تطمح تركيا من خلال استغلال مياه دجلة والفرات ان تخلق تنمية بشرية وصناعية وزراعية لأحياء المنطقة الفقيرة تاريخياً في جنوب شرقي الأناضول وتحويلها إلى سلة للغذاء في الشرق الأوسط للتغلب على المشكلة الناجمة عن فقرها من ناحية موارد الطاقة الطبيعية، النفط، الغاز، وبقية المعادن، واستثمار هذا التفوق الاقتصادي لمقاضيته بالنفط ومصادر الطاقة الأخرى مع جيرانها العرب[٢٥].

**ثانياً: الأبعاد الاقتصادية للمشاريع المائية التركية**

لقد هيمن النفط على الجغرافية السياسية للموارد في المنطقة العربية منذ قرن وحتى الآن تقريباً، بيد إن المياه تدخل الآن عنصراً مهماً ومؤثراً في الجغرافية السياسية لا يقل أهمية عن النفط، ربما يكون اكثر خطورةً وتأثيراً في القرن الحادي والعشرين[٢٦].

إن المتغيرات الدولية خلقت خللاً متعاظماً في موازين القوى العربية – الإقليمية وفتحت المجال على مصراعيه أمام شتى الاحتمالات بالنسبة للنزاعات الدائرة حول مسألة الموارد المائية، ويبرز المشروع الاقتصادي المائي التركي كواحد من العناصر الرئيسة التي سوف تحدد إطار المحيط الشرق أوسطي، فهذا المشروع لهُ انعكاسات مباشرة على حركة رؤوس الأموال والتوظيفات وعلى مقايضة النفط بالماء، وتعزيز المبادلات التجارية على أنواعها،

وفتح الأسواق بعضها على بعض، وتشجيع حركة السكان والقوى العاملة، ودخول تركيا بقوة أكبر إلى سوق الامتيازات، وتنفيذ المشاريع الضخمة في المنطقة، وتشكل الأوضاع الراهنة بالنسبة لتركيا اغراء للسعي مجدداً إلى الاضطلاع بدور القطب المهيمن، وما قيل عن تركيا ينطبق بصيغ واشكال أخرى على "إسرائيل" التي توصلت بعد نصف قرن من الصراع مع العرب إلى إحلال مشروع السيطرة الاقتصادية بدلاً من السيطرة العسكرية، والمتمثل في مشروع السوق الشرق أوسطية المدعوم من الغرب[٢٧].

ورد في احدى الدراسات التي أعدها فرانكلان فيشر من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا اقتراحاً يدعو إلى تسعير المياه الدولية وبيعها. بينما أكد مؤتمر دبلن عن المياه والبيئة عام ١٩٩٢ على منع بيع المياه ويُعدها حقاً لكل إنسان، ويجب ان تكون مجانية، ولكن المؤتمر أنتهى إلى توصية اعتبار الماء سلعة لتجنب الهدر[٢٨].

لقد أوضحت تركيا عن أفكارها في هذا الاتجاه ، فقد ذكر رئيس الوزراء التركي في أثناء زيارته إلى بغداد في آيار ١٩٩٢ مطالبته العراق بدفع ديونه لها وهي تقارب (٢) مليار دولار. ورفضت تعديل موقفها المتشدد إزاء تمرير الفرات من تركيا من دون الحصول على امتيازات مقابلة من العراق فيما يتعلق بما يصدر لها من نفط[٢٩]. إن تركيا تحاول تبرير استحواذها على مياه دجلة والفرات والتصرف بمياهها أسوة بالدول النفطية التي تملك حق التصرف بثرواتها النفطية[٣٠]،وبناءً على ذلك صدرت العديد من التصريحات التي تؤكد رغبة تركيا في استثمار المياه اقتصادياً إذ أكد رئيس الوزراء الأسبق سليمان ديميريل عندما كان رئيس وزراء صرح في عام ١٩٩٢ (إن المياه التي تنبع من تركيا، هي ملك تركيا، مثلما هو النفط ملك للبلدان التي تنبع فيها، ونحن لا نقول لهم أننا نريد مشاركتهم نفطهم، كما أننا لا نريد مشاركتهم مياهنا)[٣١].

إن هذه الرغبات التركية الصريحة والمعلنة ازاء استثمار مياهها، بالبيع المباشر لدول الشرق الأوسط النفطية و "إسرائيل"، وعدم وجود متنفس حقيقي لتنفيذ هذه الرغبة ازاء الموارد الهائلة من المياه المتجددة لديها، جعلها تطلق تصريحات عدائية تجاه جيرانها في بعض

الأحيان، أو تتصرف بعدائية واضحة[٣٢]، إذ عُدَّ وزير الدفاع التركي الأسبق، المياه سلاحاً استراتيجياً، عندما قال (بيدنا سلاحان يردعان سوريا: المياه والقوة العسكرية)[٣٣]، فضلاً عن استخدام المياه كسلاح خطير في وجه جيرانها العرب[٣٤].

والواقع ان موضوع بيع مياه نهري دجلة والفرات أو مقايضتها بالنفط ليس جديداً وإنما جرت الإشارة إليه علناً من قبل المسؤولين الأتراك منذ السبعينيات ، ففي المفاوضات التي اجراها العراق مع تركيا عام ١٩٧١ حول ضمان حصتهُ المائية قبل البدء بإملاء سد كيبان ، وجد العراق تركيا تتساوم على حصته المائية مقابل حصولها على النفط العراقي المخفض[٣٥]، وقد صرح توركوت اوزال المستشار الأقدم في وزارة الطاقة والمصادر الطبيعية التركية سابقاً (ان ما يهم تركيا هو توليد الطاقة الكهربائية بواسطة سد كيبان بأقرب وقت ممكن وذلك لحاجتها الماسة إليها، من حيث ان ما يهم العراق في هذا المجال هو الحصول على ما يكفيه من المياه لسد حاجة المزارعين وبما ان العراق غني بالنفط والغاز الطبيعي الذي يمكن بواسطتها توليد الطاقة فتصبح والحالة هذه بالإمكان إعطاء العراق كمية أكثر من الماء في مدة الخزن وينجم عن ذلك طبعاً تأخير ملئه مقابل بيع النفط العراقي بأسعار مخفضة).[٣٦]

ونشرت صحيفة ميثاق بأن الشركات التركية ومنها شركة (بوزقورت اوزال) قد قامت خلال عام ١٩٨٤ بتسويق وخزن وبيع (٤) ملايين طن من البترول العراقي وباعتها في السوق الحرة وحصلت لقاء ذلك على مائة مليون دولار. وان هذا مما يدعم تركيا وتعزيز دورها الاقليمي وأهميتها بالنسبة للعراق والدول المجاورة لها. وان توليد الطاقة الكهربائية، ولاسيما بعد ان تراجع انتاج النفط بوصفه مورداً للطاقة في تركيا من (٣,٥) مليون طن سنوياً إلى (٢,٥) مليون طن سنوياً. وبعد اكتمال مشروع (الكاب) سيجعل لدى تركيا فائض من الطاقة الكهربائية تحاول بيعها للعرب[٣٧].

ولم تقتصر تركيا على تطبيق معادلة الماء بالنفط على العراق فقط وإنما وسعتها إلى النفط العربي من خلال مشروع مياه السلام التركي وتتفق فكرة تركيا هذه مع نظرة الولايات المتحدة الأمريكية على أساس معادلة النفط مقابل المياه[٣٨]. فالأخصائيان الأمريكيان جويس

ستار وجون كولارز يريان (إن منطقة الشرق الأوسط تمثل دولاً غنية بالنفط وفقيرة في مصادرها المائية، ودولاً أخرى فقيرة في مصادرها النفطية غنية بالماء وعندئذ يمكن ان يقوم تعاون حتمي بينهما)[٣٩] .

ويتضح مما سبق ان تركيا تسعى إلى الاستحواذ على مياه نهري دجلة والفرات واستخدامها كسلاح استراتيجي في تعاملها مع منطقة الشرق الاوسط النفطية بما يؤام ومصالحها الوطنية الأمر الذي يعزز من مركزها الاقتصادي والسياسي في المنطقة.

## المبحث الثالث: الآثار السلبية للمشاريع المائية التركية على العراق

قامت تركيا ومنذ الثمانينات بإنشاء العديد من المشاريع الأروائية ، لتطوير المساحات المزروعة التي تعتمد على مياه نهر الفرات لتصل مجموع الأراضي التي تشملها المشاريع المذكورة إلى نحو ٦,٩ مليون دونم في العام ٢٠١٠ .

تتطلب هذه المساحة الكبيرة نحو ٢٠,٦ مليار م$^3$ . وتخطط تركيا لزيادة هذه المساحة لزيادتها في العام ٢٠٢٠ إلى نحو ٧,٥ مليون دونم تحتاج ٢٢,٥ مليار م$^3$ من مياه نهر الفرات لزراعتها[٤٠] . ويوضح الجدول (١) الكميات المتبقية من مياه نهر الفرات الواردة إلى العراق، بعد الكميات الكبيرة التي تأخذها تركيا من مياه نهر الفرات .

جدول (١)

كميات المياه التي تتطلبها المشاريع الاروائية في تركيا وسوريا للفترة ٢٠١٠. ٢٠٢٠

| السنة | الأراضي المطورة في تركيا (الف دونم ) | | الاحتياجات المطلوبة من المياه (مليار م٣) | | المتبقي للعراق من المياه (مليار م٣) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | حوض دجلة | حوض الفرات | دجلة | الفرات | دجلة | الفرات |
| ٢٠١٠ | ٢١٢٠ | ٦٨٩٢ | ٣,٨ | ٢٠,٦ | ١٦,٠ | ١١,٨ |

| ٩,٥ | ١٣,٤ | ٢٢,٥ | ٦,٤ | ٧٥٠٠ | ٢٥١٢ | ٢٠٢٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|

المصدر: أحمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ١٠٢

**إذ يتوقع ان وارد نهر الفرات في العراق لا يتجاوز في العام ٢٠١٠ إلا بحدود ١١,٨مليار م$^{3}$ وينخفض هذا الوارد الى ٩,٥ مليار م$^{3}$ في العام ٢٠٢٠ . الامر الذي يشير الى مدى التأثير الكبير على الكميات الواردة من مياه الفرات في العراق نتيجة البرامج التطويرية في حوض الفرات في تركيا (٤١).**

**كما قامت سوريا بتطوير مساحة زراعتها على حوض الفرات منذ منتصف التسعينيات لتبلغ نحو ١,٧٥٦ مليون دونم من مياه الفرات. وتخطط سوريا لزيادة هذه المساحة لتصل في العام ٢٠٢٠ إلى ٢,٨ مليون دونم تتطلب هذه المساحة نحو ٢٩ر٥ مليار م$^{3}$ (٤٢).**

**أثارت مشاريع المياه التي تبنيها تركيا على نهري دجلة والفرات، مخاوف العراق وقلقه المتزايد من احتمال ان يؤثر ذلك على معدل تصريف المياه الجارية إلى البلاد، بعد ما تبين في السنوات اللاحقة إن لهذه المشاريع تأثيرات جانبية خطيرة (بيئية واقتصادية) على دولتي المصب سوريا والعراق، وتتمثل بحدوث انخفاض كبير في معدل تصريف المياه وتردي نوعيتها وزيادة نسبة التلوث النهري، جراء إقدام الحكومة التركية على القيام بملء سدودها الكبيرة من دون ان تراعي في ذلك الاحتياجات الضرورية لشريكيها(٤٣) .**

**كما حدث في عام ١٩٩٠ حينما اتخذت الحكومة التركية قراراً فردياً بحبس مياه النهر لمدة شهر كامل اعتباراً من ١٩٩٠/١/١٣ من دون إعلامها شريكيها في الحوض كما تقتضي الأعراف والمواثيق الدولية . مما أدى إلى إلحاق أضرار اجتماعية واقتصادية كبيرة بكل من سوريا والعراق، وقد رفضت الحكومة التركية الاقتراحات البديلة التي قدمها كل من سوريا والعراق بشأن تقليص فترة الحجز وضرورة إتباع طريقة الخزن التدريجي إلا أن تركيا أصرت على قرارها معللة ذلك بأسباب فنية، رغم بطلان هذه الحجة بسبب تقديم العراق الدلائل**

العلمية والفنية التي تؤكد ان تقليص فترة الحجز سوف لن يضر بالخطط والمشاريع المائية التركية على حوض الفرات لتؤكد ان القرار التركي ما هو إلا قرار سياسي يدفع ثمنه العرب لما يسببه من أخطار اجتماعية واقتصادية كبيرة على العراق وسوريا، إذ أدى إلى تخفيض معدل تدفق المياه في النهر بمقدار الثلثين وحول مجراه إلى مجرى غير منتظم ترتفع فيه نسبة الملوحة، كما أدى إلى حرمان سوريا بما يعادل ٤٠% من وارد النهر بينما حرم العراق من ٨٠% من مياه النهر وكان لذلك آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة على البلدين(٤٤).

وكل التوقعات تشير إلى ان للسياسة المائية التركية انعكاسات سلبية على تنمية الزراعة المروية في العراق وعلى تحقيق الأمن الغذائي الوطني ومن تلك الانعكاسات(٤٥) .

- انخفاض كمية الوارد المائي سيؤثر سلباً على إمكانيات توسيع الأراضي الزراعية فأن كل مليار م$^3$ ينقص من هذا الوارد يؤدي إلى خروج ٢٦٠ الف دونم من الاراضي المزروعة.
- ستؤدي المشروعات التركية إلى انخفاض الوارد، ولا سيما في سنوات الجفاف، مما سيكون لهُ انعكاسات اجتماعية على المراكز الحضرية وبالأخص في حوض الفرات.
- سيؤدي انخفاض كمية الوارد المائي إلى مشكلات قد تواجه عملية تشغيل السدود العراقية.
- إن قيام تركيا بتمرير كميات متفاوتة وغير مستقرة من التصاريف تبعاً لحاجتها لإنتاج الطاقة الكهربائية، سيؤثر بشكل سلبي على إمكانيات إقامة زراعة مروية منتظمة لكافة المواسم.

إن ما قامت به تركيا من مشروعات تخزين كبيرة قد أدى إلى ارتفاع نسب الأملاح الذائبة في مياه نهري دجلة والفرات إذ ارتفعت معدلات الأملاح في مياه الفرات من معدل ٤١٥ جزءاً لكل مليون جزء عام ١٩٨٠ إلى ٧٩٢,٥ جزء عام ١٩٩٦ وترتفع هذه المعدلات كلما اتجهنا جنوباً حتى تصل في منطقة السماوة إلى أكثر من ٣٥٠٠ جزء ، مما يجعل المياه غير صالحة للاستخدامات البشرية او الزراعية إذ أن المياه الملائمة للزراعة يجب

ان لا تزيد نسبة الأملاح فيها على ١٤٤٠ جزء لأنها بعد ذلك تصبح ضارة بمعظم المحاصيل الزراعية[٤٦].

أما نوعية مياه نهر دجلة فهي أفضل من مياه الفرات من حيث كمية الأملاح المذابة فيها. أن نسبة الأملاح في دجلة في منطقة الموصل قدرت عام ١٩٩١ بنحو ٣٣٥ جزء لكل مليون جزء . لأنها تزداد باتجاه الجنوب لتصل في منطقة الكوت إلى ٩٧٦ جزء والى نحو ١٥٤٨ في منطقة العمارة خلال السنة المذكورة . ويلاحظ ان السبب في كون دجلة هو اقل من حيث الأملاح المذابة في المياه كون ان دجلة لم تقام عليه سدود كالتي أقيمت على الفرات[٤٧] .

كما ان تلوث المياه لا يقتصر فقط على كميات الأملاح المذابة وإنما على الملوثات العضوية والكيمياوية الأخرى، إذ تزايدت المواد الصلبة والعضوية في مياه نهري دجلة والفرات نتيجة لمخلفات الأنشطة الاجتماعية والصناعية على امتداد حوض النهر خارج العراق ويلاحظ ارتفاع المواد الصلبة بنسبة ٦٧% بعد قيام تركيا بتنفيذ مشروعها على نهر الفرات إلى ٣١٥ جزء لكل مليون[٤٨].

ويبدو مما سبق ان المشاريع المائية التركية أدت إلى انخفاض الواردات المائية وتراجع الإنتاج الزراعي وما ترتب على ذلك من آثار جانبية على المزروعات وحياة السكان المعيشية.

## المبحث الرابع: مستقبل المياه في العراق

ازدادت أهمية المياه في أواخر القرن العشرين بسبب تقدم التكنولوجيا، إذ أصبح للمياه استخدامات جديدة في توليد الطاقة والمشاريع الصناعية فضلاً عن استخدامها في الري والزراعة والاستهلاك البشري والمنزلي اليومي .

تعد مسألة المياه في المنطقة العربية من أكثر المسائل أثارة للجدل والاختلاف والتصارع فإلى جانب أنها مسألة اقتصادية واجتماعية وقانونية وفنية، فهي مسألة أمنية واستراتيجية في الوقت ذاته، تتعلق بحياة دول المنطقة وشعوبها وتتشابك مع مشكلات أخرى

توالدت منها في الماضي . وقد تتوالد في المستقبل . نزاعات وصراعات مسلحة ، مثل مشكلات الحدود والاحتلال والتوسع والأقليات ، فضلا عن ذلك ان إسرائيل وتركيا تتطلعان إلى إن تقوما بدور إقليمي من خلال مسألة المياه[٤٩].

ويشكل ضمان استمرار تدفق المياه احد الأهداف القومية الأساسية لأية دولة. فقد احتلت مسألة الأمن المائي خلال السنوات الأخيرة الماضية قمة سلم الأولويات، وأصبح الحديث عنها لا يقل أهمية عن الأمن العسكري، ويزداد الأمر تعقيداً بالنسبة للوطن العربي الذي تشكل الصحراء فيه أكثر من ثلثي مساحتهُ في حين لا تتجاوز نسبة الأراضي الصالحة للزراعة ٩ر٤ بالمئة من إجمالي المساحة. ويرى عدد من الباحثين العرب والأجانب بأن ندرة المياه في المنطقة قد تؤدي إلى احتمال توتر الأوضاع ، ونشوب حروب إقليمية في المستقبل[٥٠].

وتتمحور المشكلة حول الجدلية القائمة بين محدودية الموارد المائية، وازدياد الحاجة إلى الماء في مختلف بلدان المنطقة، فضلاً عن تخلف طرق الاستهلاك، وغياب التخطيط الاستراتيجي، ففي الوقت الذي تصل فيه نسبة النمو السكاني إلى أكثر من ٣٠% وهي من النسب العالية في العالم ، فإن العجز المائي يتضاعف، وفي الوقت الذي يتوقع فيه ازدياد سكان الوطن العربي ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٣٠ من ٢٩٥ مليون نسمة إلى الضعف، ويرتفع استهلاك المياه من ٣٠ مليار م٣ إلى أكثر من الضعف، فأن الدور السياسي الاستراتيجي الاقتصادي للمياه سيزداد خلال العقود المقبلة على مستوى العالم، ولا سيما في الوطن العربي[٥١].

تشير التنبؤات المستقبلية إلى ان معدل حصة الفرد العربي من المياه المتاحة ستنخفض إلى (٤٠٠م٣) في السنة وبحلول عام ٢٠٢٥ سيصبح معظم الدول العربية ومنها العراق تحت خط الفقر المائي. تعد المنطقة العربية أكثر المناطق تضرراً من جراء نقص المياه المتجددة سنوياً أو ربما فقدانها تماماً كما أشارت إليه تقديرات البنك الدولي الأخير بأن (٧ دول في المنطقة) ستضطر إلى استخدام الموارد المائية المتجددة كل عام. وأكد البنك الدولي

**بأن معظم الدول العربية ستعاني خلال الثلاثين سنة القادمة من نقص المياه وستصبح حصة الفرد العربي ادنى ما يمكن الحصول عليه وتبلغ المساحة الإجمالية للدول العربية ١٤ مليون كم ٢، ومشكلة المياه في العراق كسائر بقية الدول العربية ستتضاعف لأسباب عدة منها:[٥٢].**

**– سوء التوزيع الجغرافي للمخزونات المائية السطحية والجوفية.**

**. هطول الأمطار غير متوازن لا من حيث المكان ولا من حيث الزمان ، إذ تتباين الهطول من سنة لأخرى، وفي البعض لا يهطل نهائياً مما يساعد على جفاف مساحات شاسعة، أما الأمطار الغزيرة فستؤدي إلى إحداث خسائر جسيمة في المحصول والتربة في بعض المناطق.**

**ويشير الجدول (٢) الحاجات المائية للعراق، حيث يتضح من ذلك ان جملة حاجات العراق المائية ستتساوى مع أقصى ما يمكن الحصول عليه من الموارد السطحية، أي ٦٥و ٦٤ مليار م٣/ السنة قبل عام ٢٠٣٠. وبعد ذلك ستزيد الحاجات العراقية على إنتاجية تلك الموارد حتى لو قدرت بأفتراض ان زيادة السكان تحدث بنسبة معدلة وان جميع المشاريع التخزينية المقترحة اكتمل تنفيذها وتم تشغيلها بطاقتها الكاملة[٥٣].**

**جدول (٢)**

**الحاجات المائية الحالية والمستقبلية للعراق**

**(مليار م٣/ سنوياً)**

| المؤشرات / السنة | ١٩٨٥ | ٢٠٠٠ | ٢٠٣٠ |
|---|---|---|---|
| الحاجات الحالية والاسقاطات المستقبلية باعتبار نسبة زيادة السكان | | | |
| طبيعية | | | |
| منزلية | ٠,٨٥ | ١,٨٣ | ٧,٢٨ |
| صناعية | ٠,١٧ | ٠,٥٠ | ٢,٩١ |
| زراعية | ٤٠,٠٠ | ٤٥,٠٠ | ٦٤,٢٠ |
| المجموع | ٤١,٠٢ | ٤٧,٣٣ | ٧٤,٣٩ |
| الحاجات الحالية والاسقاطات المستقبلية باعتبار نسبة زيادة السكان | | | |
| طبيعية | | | |
| منزلية | ٠,٨٥ | ١,٧١ | ٤,٧٦ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| صناعية | ٠,١٧ | ٠,٤٧ | ١,٩٠ |
| زراعية | ٤٠,٠٠ | ٤٥,٠٠ | ٦٤,٢٠ |
| المجموع | ٤١,٠٢ | ٤٧,١٨ | ٧٠,٨٦ |

المصدر: عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٠، ص ١٠٧.

**وتظهر أهمية الصراع المائي في الشرق الأوسط من كونه يندرج كعنصر حرب في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية تحت سياسة الصراع الذي يمكن ان ينبثق عن تقسيم واستعمال المياه(٥٤).**

**فقد عبر ريتشارد هولمز المدير السابق لوكالة المخابرات الأمريكية عن افتراضية الصراع المائي في المنطقة إذا ما أخذنا باحتمالية الصراع يظل الشرق الأوسط من المناطق الأكثر التهاباً في العالم. وهنا نواجه خطر انفجار يهدد بتدمير المنطقة. وإذا ما اندلعت حرب في المنطقة سيكون أحد أهدافها الأساسية السيطرة على المياه فأن طرح مسألة المياه كأحد عوامل الصراع يعني تخوف الولايات المتحدة من فرضيات حرب تهدد الوجود الامريكي في الشرق الاوسط(٥٥). وفي نفس الوقت تتابع وزارة الدفاع الامريكية عن قرب تطور المشاريع المائية في المنطقة ومدى انعكاسها على الاستقرار الاقليمي(٥٦).**

**تعتمد النظرة الأمريكية لقضية المياه على معادلتي (الحرب والمياه). ولهذا فرؤية الولايات المتحدة الأمريكية لهذه القضية تنطلق من محورين أو نقطتين أساسيتين (٥٧).**

- **الأولى ترى المياه عاملاً من عوامل الصراع في منطقة غير مستقرة ومازالت مشوبة بالخطر.**
- **الثانية تعتمد على رؤية جيواقتصادية ترى ان قضية المياه يمكن ان تعالج على أساس التعاون الإقليمي. هذا التعاون يتطلب ليبرالية تتخطى الحدود بحيث تصبح المياه سلعة تباع وتشترى بين دول المنطقة. كما أيدت الولايات المتحدة الأمريكية التحالفات واستخدم حليفاتها للضغط والسيطرة لتأمين وجودها في الشرق الأوسط.**

**وفي هذا الصدد تنبأ مركز الدراسات الإستراتيجية والاقتصادية بواشنطن بأن المياه في المستقبل القريب، وليس النفط، ستكون القضية المهيمنة في الشرق الأوسط(٥٨).**

ويرى الكثير من العلماء المهتمين بقضايا المياه وخبراء الاستراتيجيات الدولية، الذين يعتقدون بأن (الذي يسيطر على المياه، يسيطر على الشرق الأوسط، والذي يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على مصادر النفط العالمية)[٥٩].

ومما تجدر الاشارة إليه ان معظم الدول العربية تعتمد على ٦٧% من استهلاكها للمياه من مصادر مائية توجد منابعها في دول غير عربية مما يؤدي إلى اضعافها استراتيجياً كدول مصب وهذا الضعف مستغل من قبل دول التحالف كوسيلة ضغط على دول الاحواض الثلاثة (النيل– الفرات– دجلة) مثلما فعلت الإدارة الامريكية في الخمسينيات وبداية الستينيات بأن عرضت على اثيوبيا بناء ٣٦ سداً على نهر النيل مما كان سيؤدي إلى نقص حصة المياه عن كل من مصر والسودان بمقدار ٥,٤ متر مكعب/ ثانية. ولم ترَ هذه المشاريع النور ولكنها كانت بمثابة ورقة ضغط وتحذير من الولايات المتحدة الامريكية للرئيس المصري الاسبق جمال عبدالناصر إبان بناء السد العالي لتذكيره بهشاشة الوضع في مصر امام حبس مياه النيل[٦٠] .

أما في حرب الخليج فقد أفصحت بعض التقارير الصحفية في الولايات المتحدة الامريكية في تشرين الثاني ١٩٩٠ عن معلومات تؤكد ان واشنطن اقترحت على تركيا قطع مياه دجلة والفرات عن العراق واستخدام المياه كسلاح سياسي لأجبار العراق على الانسحاب من الكويت[٦١].

ويبدو مما سبق ان المنطقة العربية ومن ضمنها العراق مقبلة على حرب مياه محتملة وهذا ما أكدهُ العديد من المسؤولين الامريكيين وذلك لوقوع منابع المياه خارج أراضيها مما يتيح لدول المنبع التحكم في مصادر المياه وبما يتوافق مع مصالحها الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يحتم على الدول العربية وضع خطط استراتيجية لدرء خطر ندرة المياه ولاسيما ان التنبؤات المستقبلية تشير إلى ان معظم الدول العربية ومنها العراق سيصبح تحت خط الفقر المائي، مما يزيد من احتمالية نشوب حرب أو نزاعات سياسية على المياه في المستقبل القريب.

**الخاتمة**

**تواجه منطقة المشرق العربي تحدياً كبيراً، يمثل في كيفية استخدام مياه الانهار الدولية، وكيفية مواجهة المشكلات الناتجة من ذلك بين الدول المستفيدة من مياه حوض النهر الواحد. ويشكل ضمان استمرار تدفق المياه أحد الاهداف القومية الاساسية لأية دولة. ويزداد الأمر تعقيداً بالنسبة للوطن العربي الذي تشكل الصحراء فيه أكثر من ثلث مساحتهُ. ويرى عدد من الباحثين العرب والاجانب بأن ندرة المياه في المنطقة العربية قد تؤدي إلى احتمال توتر الأوضاع ونشوب حروب اقليمية في المستقبل. إن وقوع منابع دجلة والفرات في الاراضي التركية ولاسيما نهر الفرات يمنح تركيا موقعاً متميزاً وقوة استراتيجية فيما يتعلق باستخدام مياه النهرين كأداة ضغط ومساومة في علاقاتها مع دول المصب. إذ تقترح السلطات التركية ان تنتج ما يكفي لتغطية الاحتياجات الغذائية لمجموع دول الحوض وتوفير الطاقة الكهربائية مقابل الحصول على امتيازات من العراق فيما يتعلق بما يصدر لها من النفط الذي يتوقف عليه الاقتصاد التركي إلى حد كبير.**

**وبناءً على ذلك قامت تركيا ومنذ الثمانينيات بإنشاء العديد من المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات مما أثار مخاوف العراق من احتمال ان يؤثر ذلك على معدل تصريف المياه الجارية إلى البلاد، بعد أن تبين في السنوات اللاحقة ان لهذه المشاريع تأثيرات خطيرة على دولتي المصب سوريا والعراق. الأمر الذي يستوجب الاسراع في عقد اتفاقية بما يؤمن احتياجاتهما المائية بدلاً من اللجوء إلى النزاع المسلح. ان أهم النتائج التي تم التوصل إليها**

- **تهدف تركيا من وراء مشاريعها المائية تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والزراعية ولاسيما الأراضي التي تُعد منطقة اضطرابات.**
- **تسعى تركيا إلى استخدام المياه سلاحاً للضغط على دول الجوار من أجل تحقيق اهداف اقتصادية وسياسية الأمر الذي يدعم من مركز تركيا على المستوى الاقليمي وذلك لتحكمها بمنابع حوضي دجلة والفرات.**

- إن مياه نهري دجلة والفرات لا يخضعان لحد الآن لأي اتفاق سياسي وقانوني لتقاسم المياه بما يحفظ الحقوق المكتسبة لدول الحوض وذلك لاعتبار مياه النهرين مياه عابرة للحدود وليست مياها دولية من وجهة نظر تركية.
- تعاني تركيا من نقص في موارد الطاقة الطبيعية، النفط، الغاز... ألخ لذلك وجدت في استغلال مياه النهرين ذريعة لمقايضتهُ بالنفط مع جيرانها العرب ولاسيما العراق لامتلاكه الثروة النفطية.
- إن سوء الاستهلاك والتغيرات المناخية للمنطقة من ناحية والنمو المتزايد في عدد السكان من ناحية أخرى يقود إلى نزاع أو صراع على مصادر المياه بما يؤمن استخدامها أو تخزينها.

**The problem of water in Iraq in the light of Turkish water projects**

**Dr.Ibtihal Mohammed Ridha Dawood**

Abstract
The occurrence of the Tigris and Euphrates in the Turkish territory , especially the Euphrates river , gives Turkey a distinct position and an important strategic force , both with respect to the use of river water in its irrigation and hydroelectric projects and in harnessing its water policy in the pressure on the countries of the lower basin Syria and Iraq.
The hidden goal of Turkey in its water policy is to try to encapsulate the issue of water in apolitical context by seeking to procrastinate and procrastination as well as prolonging the negotiations to allow it to continue the policy of building projects on the irrigation of the two rivers without. Paying attention to the rights of Iraq and Syria. That Turkey is trying to justify its use on the waters of the Tigris and the Euphrates and disposing of its waters similar to the oil countries that have the right to dispose of their oil wealth . Accordingly many statements were issued confirming Turkeys desire to invest economically in water . from prime minister Suleiman Demirel when he was prime minister in 1992(the water that emanates from Turkey is the king of Turkey, just as oil is the property of the countries in which we originate .We do not tell them that we want to share their oil , and we do not want their participation).

(1) نقلاً عن: سامر مخيمر ، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، العدد ٢٠٩، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠، ص٩٥.

(٢) نقلاً عن: محمد جواد علي المبارك، أثر المياه في العلاقات بين الدول دراسة في مكامن الصراع أو التعاون بين دول المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص٢٥٦.

(٣) سامر مخيمر، مصدر سابق، ص٩٥

(٤) نوار جليل هاشم، رؤية مستقبلية حول مشكلة المياه في العراق والحلول المقترحة ، مجلة دراسات اجتماعية، العدد ٢٦، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص١٤.

(٥) المصدر نفسه، ص١٥.

(٦) محمد علي محمد تميم الجبوري، المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي العربي، الشبكة الدولية للمعلومات : على الموقع الالكتروني : www.caus.org.Ib

(٧) داليا اسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٦٤.

(٨) المصدر نفسه، ص٨٤.

(٩) جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص١٩٤.

(١٠) جلال عبدالله معوض، مصدر سابق، ص١٩٥.

(١١) المصدر نفسه، ص١٩٥.

(١٢) نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد إنشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة (المستنصرية، ٢٠٠٧، ص٢٢.

(١٣) مشعل بن عبدالرحمن المويشير، أزمة المياه حرب قادمة، الدار العربية للعلوم، لبنان، ٢٠١٥، ص٢٢٢.

(١٤) عبدالمالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص١٧.

(١٥) المصدر نفسه، ص١٧.

(١٦) المصدر نفسه ، ص١٨.

(١٧) عبد الملك خلف التميمي، مصدر سابق، ص١٨.

(١٨) المصدر نفسه،ص١٩.

(١٩) داليا اسماعيل محمد، مصدر سابق، ص٣٨.

(٢٠) شعبان عبدالله سعيد المزوري، حقوق العراق وتركيا في نهري دجلة والفرات بحسب القانون الدولي للفترة ١٩٧٠– ٢٠١٠، رسالة ماجستير، منشورة، كلية القانون، فرع بغداد، جامعة لاهاي للدراسات العليا في المملكة الهولندية، دار جيا للطباعة، بغداد، ٢٠١٢، ص٩٣.

(٢١) المصدر نفسه، ص٩٥.

(٢٢) حامد عبيد حداد، تحديات الأمن المائي للعراق (لحوضي دجلة والفرات)، مجلة دراسات دولية، العدد ٥١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٩٠.

(٢٣) المصدر نفسه، ص٩٠.

(٢٤) رواء زكي يونس الطويل، مخاطر الأمن المائي العربي وخيارات التنمية المائية للقرن الحادي والعشرين، ط١، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص٧٢.

(٢٥) سالم مُحَمَّد عبود، زياد مُحَمَّد عبود، مصدر سابق، ص٢٢٤.

(٢٦) عبد المالك خلف التميمي، مصدر سابق، ص٣٣.

(٢٧) المصدر نفسه، ص٣٤.

(٢٨) مُحَمَّد أحمد السامرائي، مشكلة المياه في الشرق الاوسط، ط١، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص٥٠.

(٢٩) حبيب صالح مهدي العبيدي، اعادة احياء مشروع انابيب مياه السلام من وجهة نظر عراقية، مجلة دراسات سياسية، العدد ٢٨، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٤، ص٩٧.

(٣٠) مُحَمَّد أحمد السامرائي ، مصدر سابق، ص٥١.

(٣١) نقلاً عن حبيب صالح مهدي العبيدي، اعادة احياء مشروع انابيب مياه السلام من وجهة نظر عراقية، مجلة دراسات سياسية، العدد ٢٨، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٤، ص٩٧.

(٣٢) المصدر نفسه، ص٩٧.

(٣٣) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٩٧.

(٣٤) صباح محمود مُحَمَّد، السياسات المائية في الشرق الاوسط، ط١، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص٢١٦.

(٣٥) المصدر نفسه، ص٩٧.

(٣٦) نقلاً عن: صباح محمود مُحَمَّد، مصدر سابق، ص٢١٦.

(٣٧) شعبان عبدالله سعيد المزوري، مصدر سابق، ص١٥٠.

(٣٨) رواء زكي يونس الطويل، مصدر سابق، ص٧٩.

(٣٩) نقلاً: المصدر نفسه، ص٧٩.

(٤٠) احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص ١٠٢.

(٤١) أحمد عمر الراوي ، مصدر سابق ، ص ١٠٢.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٤٣) سالم مُحَمَّد عبود ، زياد مُحَمَّد عبود، مصدر سابق، ص ٢٢٤.

(٤٤) حسين عليوي، مشكلة المياه في الوطن العربي وأثرها في أمنه القومي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٢، ص ١٤٤.

(٤٥) شهاب محسن عباس الاميري ، العراق والاستراتيجية المائية، مطبعة ايلاف ، بغداد، ٢٠١٢، ص ٣٦.

(٤٦) شهاب محسن عباس الاميري، مصدر سابق ، ص ٣٧.

(٤٧) احمد عمر الراوي، مصدر سابق، ص ١٠٣.

(٤٨) شهاب محسن عباس الاميري، مصدر سابق ، ص ٣٧.

(٤٩) داليا اسماعيل مُحَمَّد، مصدر سابق، ص ٧٨.

(٥٠) عبد المالك خلف التميمي ، مصدر سابق، ص ٢٢.

(٥١) عبد الملك خلف التميمي ، مصدر سابق، ص ٢٣.

(٥٢) شهاب محسن عباس الاميري، مصدر سابق، ص ٧.

(٥٣) عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٠، ص ١٠٧.

(٥٤) مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سابق، ص ٩٠.

(٥٥) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٥٦) سالم محمد عبود ، زياد محمد عبود، مصدر سابق، ص ٣٤٢.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٥٨) نقلا عن عبد المالك خلف التميمي، مصدر سابق، ص٢٢٧.

(٥٩) نقلا عن : مشعل بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سابق، ص ٩٠.

(٦٠) داليا اسماعيل محمد، مصدر سابق، ص١٧١.

(٦١) محمد أحمد السامرائي، مصدر سابق، ص٢٨٠.